الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

Illegal immigration and its implications for the Algerian national Security

سليم بلحاج

جامعة باتنة 1، الجزائر، belhadj75@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/01/12 **تاريخ القبول:** 2021/05/31 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على أحد أخطر التهديدات اللاتماثلية التي تمس الأمن الوطني الجزائري، والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية والتي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة، نظرا لتشابك مسبباتها وتنامي تداعياتها، فالانتشار المفزع لهذه الظاهرة أرغم الجزائر على دق ناقوس الخطر، من خلال تصنيف هذه الظاهرة في خانة الجرائم الماسة بأمنها الوطني بمختلف أبعاده، ما يتطلب تبني مقاربة وإستراتيجية شاملة ومتوازنة من أجل إدارة فعالة للحد من تداعياتها.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الوطني؛ الهجرة غير الشرعية؛ الجزائر؛ التهديدات الأمنية؛ الإستراتيجية الأمنية.*

Abstract:

Through this study, the researcher tries to shed light on one of the most serious asymmetric threats affecting Algerian national security, which is represented by illegal immigration, which has increased in intensity in recent years, due to the complexity of its causes and its growing repercussions. The alarming spread of this phenomenon has forced Algeria to ring the alarm, While classifying this phenomenon in the category of crimes affecting its national security in its various dimensions, which requires adopting a comprehensive and balanced approach and strategy in order to effectively manage its consequences.

Keywords: *National security; Illegal immigration; Algeria; Security threats; Strategy.*

* **المؤلف المرسل:** سليم بلحاج، belhadj75@yahoo.fr

مقدمة:

تعد الجزائر بحكم موقعها الإستراتيجي محجا للأشخاص الذين يرغبون بالهجرة بطريقة غير شرعية إلى الضفة الشمالية للمتوسط، سواء من داخل الجزائر أو الدول المجاورة لها، مثل دول الساحل الإفريقي والدول الإفريقية الأخرى، مما يؤهلها لأن تصبح منطقة عبور، لتتحول في السنوات الأخيرة إلى منطقة إقامة دائمة لهم، حيث وجدوا فيها الشروط المثلى للاستقرار، هربا من الحروب وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم الأصلية.

إن الانتشار الكبير لعدد المهاجرين غير الشرعيين في الكثير من الولايات الجزائرية ومع صعوبة تحديد عددهم الحقيقي، وجنسياتهم نظرا لطابع السرية الذي يغلب على كيفية دخولهم إلى الوطن وآماكن استقرارهم وتنقلاتهم بين المدن، ظاهرة تشكل تهديدا للأمن الوطني الجزائري، نظرا لارتباطها بالعديد من الجرائم المنظمة من قبيل الإرهاب، التهريب والمتاجرة بالمخدرات، ناهيك عن الآفات الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب هذا النوع من الهجرة، مما أوجب على الدولة الجزائرية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها وفقا لمتطلبات أمنها الوطني بمختلف مستوياته.

من هذا المنطلق يمكن إثارة الإشكالية التالية: **كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري؟ وما هي السبل الكفيلة لمواجهة تداعياتها ؟**

وللإجابة عن ذلك سيتم التعرض لهذا الموضوع انطلاقا من الخطة الآتية:

المحور الأول: تحديد أبرز المفاهيم المتعلقة بالموضوع
المحور الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر
المحور الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري
المحور الرابع: إستراتيجية التعامل مع تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري

المحور الأول: تحديد أبرز المفاهيم المتعلقة بالموضوع

من المهم أن نقوم في البداية بتحديد المصطلحات والمفاهيم التي ترتكز عليها الدراسة حتى يتسنى توظيفها بطريقة تتلاءم مع معطيات البحث:

أولا- الهجرة غير الشرعية Illegal Migration:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة حديثة نسبيا بالمقارنة مع مصطلح الهجرة، وقد وردت بشأنها العديد من التعريفات، نخص بالذكر **تعريف منظمة الأمم المتحدة**، التي تعرف هذه الظاهرة بأنها:" دخول غير مقنن لفرد من دولة ما إلى دولة أخرى عن طريق البحر أو البر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة ". (عيد محمد 2010، ص.5)، أما **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم لسنة 1990**، فتعرف المهاجر غير الشرعي حسب ما تنص عليه **المادة 02** من القسم الأول **الفقرة (ب)** على أنه: "يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في **الفقرة (أ)**، هذه الأخيرة تعرف العمال المهاجرين بأنهم: " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم". (عواشرية 2016،ص.ص 142-143)

لذلك يمكن القول بأن، الهجرة غير الشرعية هي عبور شخص حدود دولة من غير المنافذ الشرعية المهيأة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة، أو من منفذ شرعي ثم تنتهي مدة الإقامة الشرعية، المنصوص عليها في التأشيرة أو بطاقة الإقامة أو عقد العمل، أو الدراسة، فيصبح مقيما غير شرعي، بمعنى مخالفا لقوانين الهجرة المعمول بها.

ثانيا- الأمن الوطني *National Security*:

تم استخدام اصطلاح الأمن الوطني للتعبير عن مجموعة سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها، فتعرفه **دائرة المعارف البريطانية** بأنه: " تأمين الدولة من الخضوع لقوى خارجية"، أما "**ولتر ليبمان**" فيعرف الأمن الوطني على أنه:" قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح، ووفقا لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان من العالم"، وهو ما يتوافق مع ما جاء في موسوعة "**غرينوود للعلاقات الدولية**" أين نقرأ: "...يمتد الأمن الوطني ليشمل السياسات الخارجية التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بضرورات تحقيقه وتجسيد إستراتيجيته كالتحالفات، والنفقات العسكرية والسياسية، الطاقوية وسياسة مشتريات الموارد الحيوية...".(لخضاري 2013،ص.66)

فالأمن الوطني لم يعد مسألة داخلية، فهو يتوسع ليشمل قضايا مختلفة يتطلب تحقيقها وضمان حمايتها وسائل متنوعة، تقليدية وغير تقليدية، وهنا يكمن دور المساعدات الأمنية التي تقدمها الدول الكبرى للدول المتوسطة و الصغرى في تحسين الأمن و خدمة الأمن الوطني بالتصدي للتهديدات الأمنية.

ثالثا- الإستراتيجية *Strategy*:

يعرف **عبد القادر فهمي** الإستراتيجية بأنها: "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل، يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب"، ويعرفها **أندري بوفر *André Beaufre*** على: " أنها تنسيق واستعمال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهادف إلى تحقيق المصلحة القومية".(فهمي 2009، ص.25-26)،بينما عرفها **ليدل هارت *Liddel Hart*** بأنها: "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة".(لخضاري 2013، ص. 96)

إن الإستراتيجية مرتبطة بالمدارس الفكرية التي تصوغ فحواها، وبالمجالات التي تستخدمها كوسيلة ونهج تسيير وإدارة، حيث وبصفة شمولية تصنف الإستراتيجية إلى عامة أو شاملة وأخرى متخصصة أو فرعية.

المحور الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تشهد الجزائر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأشكالها الثلاثة، عبر استخدام أساليب متنوعة يبتكرها المهاجرون استكمالا لرحلتهم نحو أوروبا أو البقاء بالجزائر في حالة فشل المشروع الأول من الهجرة.

أولا- الجزائر كبلد منشإ للهجرة غير الشرعية:

صنفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المرتبة الثانية بعد ظاهرة الإرهاب من حيث درجة خطورتها وصعوبة مراقبة مساراتها، فكان للتدابير التي اتخذتها اسبانيا على امتداد عقد التسعينات لتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على أراضيها بطريقة غير شرعية، دورا كبير في تحفيز الشباب الجزائري

للهجرة نحو أوربا بأعداد غير مسبوقة باستعمال كافة الوسائل (عواشرية 2016، ص. 147)، وتعتبر شواطئ ولاية مستغانم المحطة الرئيسة التي ينطلق منها "**الحراقة**" الجزائريين نحو السواحل الاسبانية، غير أنه منذ سنة 2007 أصبحت ايطاليا محل اهتمام بالنسبة للمهربين والمهاجرين على حد سواء، وعلى أساس ذلك تحولت شواطئ سيدي سالم في ولاية عنابة إلى نقطة انطلاق لآلاف المهاجرين الراغبين في الوصول إلى إحدى الدول الأوروبية، على الرغم من أن المسافة التي تفصل الساحلين بعيدة نسبيا، ومن خلال ذلك تشكلت بها شبكات التهريب استطاعت بمر الزمن أن تعد إستراتيجية خاصة في طريقة العمل والتنظيم. (https://bit.ly/39phjnx)

تظهر إحصاءات قدمتها "**منظمة فرونتاكس**" ارتفاع عدد الجزائريين المضبوطين في وضعية هجرة غير شرعية في أوربا، عبر مختلف المنافذ الحدودية بنحو 18 ألفا و 282 مهاجرا غير شرعي عام 2017، بينما كان العدد نحو 14 ألفا و 498 حالة توقيف عام 2015، وحل المهاجرون الجزائريون حسب تقرير المنظمة في المرتبة التاسعة من حيث الجنسيات الأكثر توقيفا في أوربا بعد كل من أفغانستان، العراق، سوريا، المغرب أوكرانيا، إريتيريا، ألبانيا وباكستان، فيما تشير الأرقام التي ذكرتها "**الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الجزائرية**" في تقريرها لعام 2017، إلى أن عدد المهاجرين الجزائريين الذين نجحوا في الوصول إلى السواحل الاسبانية والايطالية بطريقة غير قانونية يفوق سنويا **16500** شخص، وينتشرون بعد ذلك في دول أوربية كثيرة، وذكرت أن نحو 6500 مهاجر غير شرعي يقبعون في مراكز تجميع المهاجرين في كل من فرنسا، اسبانيا، بلجيكا وايطاليا.(https://bit.ly/3eT1aYz)

لجأت شبكات التهريب في السنوات الأخيرة إلى استغلال قوافل اللاجئين السوريين لتمكين "**حراقة جزائريين**" من التسلل إلى أوربا عبر بوابة تركيا، وذلك بعد التخلص من وثائق هويتهم قبل الوصول إلى الحدود اليونانية، أين تبدأ مغامرة تقمص الهوية بحرا في طريق محفوف بالمخاطر ، الأسلوب انتشر في أوساط الشباب الذين تستخدمهم شبكات لها امتدادات بكافة الدول الأوربية ولم تعد تعمل في الخفاء بل استخدمت حتى مواقع التواصل الاجتماعي بأرقام هواتف وعناوين معروفة. (https://bit.ly/32S5Rzt)

ثانيا- الجزائر كبلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا:

تعتبر الجزائر طريق عبور دولية للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا انطلاقا من البلدان الإفريقية، حيث تحول جنوب البلاد في السنوات الأخيرة إلى ملجأ وملاذا آمنا لتجميع المهاجرين الأفارقة ونقلهم عبر الممرات المبرمجة من طرف شبكات التهريب إلى وجهتهم النهائية، فمثلا حتى من يريد التوجه إلى تونس والمغرب منها إلى أوربا يضطر للعبور عبر الصحراء الجزائرية، غير أن الهجرة العابرة لا يسهل قياسها فالدخول إلى الجزائر ليس دائما غير شرعي، ولكن وضع السرية يبدأ عندما تنتهي مدة الإقامة الشرعية. (https://bit.ly/39phjnx)

تشير الإحصاءات بأن حوالي 24 ألف مهاجر ا يصلون أوربا سنويا عبر طريق الساحل وتمر رحلتهم المحفوفة بالمخاطر بعدة مراحل، حيث يقيمون بداية في مدن محلية من أجل تحصيل الأموال الكافية لمواصلة الرحلة، والمناطق المفضلة لهم هي الكاميرون، نيجيريا، ليبيا، الجزائر وعند وصولهم إلى مدينة أغادير النيجرية يتخذون سبيلين بعضهم يأخذ طريق الواحات في الشمال الشرقي لليبيا في حين تكون وجهة البعض الآخر إلى مدينة تمنراست خاصة منطقة **تيزاوتين** ومن ثمة يتجهون إلى المناطق الداخلية للجزائر، وآخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية ومنها إلى اسبانيا وبعضهم يفضلون المناطق الساحلية للجزائر للهجرة نحو ايطاليا.(قط 2013،ص. 8)، يلجأون في رحلاتهم الشاقة لعصابات مختصة في تهريب الأشخاص ليقوم أفرادها بتسليمهم

وثائق سفر مزورة، تمكنهم من المرور عبر المراكز الحدودية مقابل مبالغ مالية معتبرة، وغالبا ما تكون هذه العملية غير مضمونة العواقب. فقد أفادت "**المنظمة الدولية للهجرة**" أن البحر الأبيض المتوسط ابتلع **367 مهاجرا** إفريقيا سنة 2014 من جنسيات إفريقية مختلفة، دخلوا التراب الجزائري بطرق غير شرعية عبر نقاط ومناطق جغرافية غير محروسة، (https://bit.ly/3fW8rbw)

ثالثا- الجزائر كبلد مقصد للهجرة غير الشرعية:

أصبحت الجزائر دولة مقصد للمهاجرين السريين القادمين من جنوب الصحراء، إضافة إلى عامل القرب الجغرافي، هنالك عوامل أخرى كان لها وقع كبير في تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة لأعداد منهم في المدن والأرياف، نذكر منها ما يلي:

- ✓ **الغلق المرحلي** لحدود بلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوربية للحدود الخارجية.
- ✓ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، مستفيدة من الارتفاع الكبير الذي ظلت تشهده أسعار النفط في ذلك الحين، والذي فتح آفاقا جديدة في سوق العمل.
- ✓ عدم قدرة دول الجوار لاسيما دول الساحل جميعها على مراقبة حدودها، أدى إلى إدخال الجزائر في مأزق كبير حيث وجدت صعوبات كبيرة في السيطرة على حدودها مع هذه الدول.(قط 2013،ص. 5)

في هذا السياق يرصد الباحث **محمد صايب موزيت** سنة 2008 تشخيصا لواقع المهاجرين الأفارقة، في دراسة ميدانية، بعنوان: ***« profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie»***، خلص فيها إلى أن أعداد كبيرة منهم تفضل الاستقرار في الجزائر بدلا من مواصلة مغامراتهم نحو أوروبا، وتمثل منطقة الجنوب أكبر عدد من هؤلاء المهاجرين بنسبة 64 % ، ثم تأتي منطقة الغرب الجزائري في المركز الثاني بنسبة 19%، في حين تأتي منطقة الوسط وخصوصا الجزائر العاصمة بنسبة 12% وتحتل منطقة الشرق الجزائري المرتبة الأخيرة في عدد المهاجرين الأفارقة بنسبة 3 % وهذا بسبب الإجراءات الأمنية الشديدة هناك. (https://bit.ly/39lTMUB)

ويرجع سبب اختيار أغلب المهاجرين لمدينة تمنراست عن غيرها من مدن الوطن، لكونها الأقرب للبلدان الإفريقية جغرافيا، فضلا عن سهولة دخولها من الجنوب، إضافة إلى تشابه التركيبة الإثنية والثقافية مع سكان المنطقة، سيما بين طوارق تمنراست وطوارق الدول المجاورة في مالي والنيجر على وجه الخصوص.

وفي دراسة مماثلة أجراها الباحث **حمودة نصر الدين**، بعنوان: ***« La migration irreguliere vers et a travers l'Algerie***، توصل إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر بنية الاستقرار هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، وليست سياسية كما يعتقد البعض، فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدراسة أن 73 % من المهاجرين، أجابوا بأن سبب هجرتهم اقتصادي يعزى أساسا لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، ثم البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية 43.1 **%** من الحالات، أما الأسباب الأمنية والسياسية فكانت ثانوية، فالوضع الأمني حفز 4.3 **%** فقط للهجرة نحو الجزائر والأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة أقل من 2 **%** من المهاجرين حسب الدراسة. (https://bit.ly/39phjnx)

المحور الثالث:تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري

استنادا إلى المعطيات السابقة يلاحظ التطور المذهل للهجرة غير الشرعية والذي نجم عنه تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، ويمكن التعرض لهذه التداعيات من خلال المستويات التالية:

أولا- التداعيات السياسية:

بالرغم من تقارب السياسات الوطنية بين الدول المعنية بالهجرة يغيب التنسيق الثنائي والجماعي، فيما تستفحل الاتهامات المتبادلة بعدم محاربة الهجرة الإفريقية بجدية واتهام كل دولة الأخرى بتسويق المهاجرين الذين يدخلون ترابها نحو أراضي جيرانها (ساعد 2012،ص. 92)، كما تثير الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني الكثير من ردود الأفعال من قبل دول المصدر والدول المستقبلة، فقد اعترف المكلف "**بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية**" "**السيد جاك بارو**" بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت معقدة، لاسيما مع الجزائر والمغرب اللتين رفضتا التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين السريين بعد ترحيلهم من التراب الأوربي إلى بلدانهم على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر حسب "**جاك بارو**" جزء من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي الموقع سنة 2002. (عواشرية 2016،ص. 152)

فيما أصدرت **وزارة الداخلية الاسبانية** تقريرا حول الهجرة غير الشرعية سنة 2010، وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين السريين إلى السواحل الاسبانية، بالخصوص **مدينتي غرناطة وألميريا** القريبتين من السواحل الغربية الجزائرية، وهذا ما يبين محاولة تحميل الجزائر ضمنيا مسؤولية التهاون في التصدي للمهاجرين، كما نالت عملية ترحيل المهاجرين الأفارقة المقيمين في الجزائر بطريقة غير شرعية منذ سنة 2011 حفيظة "**منظمة الهجرة الدولية**" التي اعتبرتها سابقة في تاريخ الجزائر، منتقدة أياها بعدم مراعاة الظروف الإنسانية للرعايا المعنيين بعملية الترحيل، إلا أن البعض بررها بالتوتر الأمني في المنطقة وتخوف الحكومة الجزائرية من إمكانية توغل جماعات إرهابية من تنظيم القاعدة عبر الحدود الليبية إلى داخل التراب الجزائري، وهو ما يهدد الأمن الوطني الجزائري ويجعل الرعايا الأفارقة محل شبهة. (https://bit.ly/3eZ0WPE)

ثانيا- التداعيات الاقتصادية:

تسبب التدفق غير المسبوق للمهاجرين الأفارقة في اتخاذ الجزائر كبلد لكسب المال بأي طريقة، حيث أصبحوا يشكلون يد عاملة رخيصة تتطور وتنمي سوق العمل الموازي، مما يزيد في تفاقم ظاهرة البطالة وتنامي العمل غير الشرعي في البلاد وصعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية في المناطق التي يقيمون بها. (بخوش 2018،ص. 304)، ناهيك عن تطويرهم لوسائل وطرق الاحتيال والتزوير للوثائق الإدارية والمالية وتوزيعها في الأسواق السوداء، فضلا عن عمليات تهريب الأموال التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، حيث حذر الخبير الاقتصادي "**بشير مصطفى**"من حجم الانعكاسات السلبية لحجم الأموال المهربة إلى خارج الجزائر من قبل المهاجرين غير الشرعيين، والتي بلغت سقف الـ 60 مليون يورو في سنة 2017، فيما تم فقط خلال النصف الأول من 2018 محاولة تهريب 11 مليون يورو وهو الأمر الذي أضر كثيرا باحتياطات الجزائر من العملة الأجنبية، بل وتؤدي إلى فساد النظام الإداري والمالي وغيره. (https://bit.ly/2OMG17U)

الأخطر من ذلك تكبيد الخزينة العمومية لنفقات إضافية، فقد رفعت الدولة الميزانية المخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى خمس أضعاف سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 لتصل إلى 18 مليار دينار، خصصتها وزارة الداخلية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، فيما أنفقت بين سنتي 2014 و2016، ما يعادل 70 مليون يورو في عمليات ترحيل شملت 30 ألف مهاجر غير شرعي بينهم 18 ألف امرأة و6000 طفل إلى بلدانهم، كما رصدت أزيد من 28 مليون يورو سنة 2017 في عمليات ترحيل مماثلة، يضاف إلى ذلك الخسائر اليومية التي تتكبدها الخزينة العمومية خلال عمليات البحث عن المهاجرين المفقودين (**أفارقة/جزائريين**) في عرض المتوسط. (https://bit.ly/32SXZOo)

ثالثا- التداعيات الأمنية:

يشكل الحضور المستمر للمهاجرين الأفارقة تحدي للأمن الوطني الجزائري، حيث يسهل للتنظيمات الإجرامية بالتوغل إلى داخل البلاد لتنفيذ أعمالها الإجرامية أو إفلاتها من المتابعات القضائية أحيانا، فصارت التنظيمات الإرهابية في المناطق الحدودية لا تتوانى في ممارسة أي نشاط إجرامي من أجل تموين و تمويل نشاطها، وذلك من خلال نسجها لعلاقات تعاون وتبادل للمعلومات وتحقيق المكاسب المادية مع شبكات التهريب، حيث كشفت التحريات الأمنية على سبيل المثال، أن الاعتداء المسلح الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري نهاية جوان 2010 بتين زاوتين تورط فيه تنظيم القاعدة بالتواطؤ المباشر مع عصابات التهريب، بغرض تسهيل تهريب 07 قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الوطني. (بوبية 2011،ص.95)

ولم يقتصر نشاط هذه الشبكات عند تهريب المهاجرين فقط، بل استعملتهم في العديد من المرات لتنفيذ أنشطتها الإجرامية، كالمتاجرة غير المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتهريب الأسلحة، لكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة غير الشرعية هي ظهور العنصر النسوي والأطفال ضمن أفواج المهاجرين وهو ما زاد من مستوى التهديدات الأمنية لتلك الظاهرة، بسبب استغلال هذه الفئات في الإجرام المنظم.(قط 2013،ص.ص. 8- 9)

رابعا- التداعيات الاجتماعية:

إن تزايد عدد المهاجرين السريين في العديد من المدن الجزائرية، أصبح يثير قلاقل كثيرة بسبب انتشار بعض الظواهر الغريبة عن القيم المجتمعية، حيث أن اختلاط المهاجرين الأفارقة بالسكان المحليين أصبح معه التمييز بين الطرفين صعب للغاية، وأن جلب هؤلاء المهاجرين لعادات وتقاليد تتنافى والعادات الجزائرية من شأنها التأثير في هوية الجزائريين على المدى المتوسط والبعيد، مثل تفشي الصراعات القبلية والدينية بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم ومع السكان المحليين كذلك، على غرار ما يحصل على سبيل المثال "**بحي قطع الوادي القصديري بولاية تمنراست**"، الذي يأوي الآلاف من الأفارقة والذي يجعل الداخل إلى أزقته يحس وكأنه في دولة إفريقية جنوب الصحراء لا تمت بصلة بالجزائر ولا بقيمها الثقافية والدينية. (عواشرية 2016،ص. 153)

أما من الناحية الصحية، أصبح تنقل هؤلاء المهاجرين يشكل تهديدا فعليا للمناطق التي يقيمون بها كولاية تمنراست التي تعرف أعلى نسبة للمصابين **بداء السيدا** على المستوى الوطني، وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة حول عدد الأشخاص المصابين به، إلا أن "**لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا**" قدرت أن هذا

المرض الخطير ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست، حيث تمثل هذه الأخيرة حسب تقديرات اللجنة أعلى مستويات عدد المصابين بهذا المرض، وهو مرشح للزحف أكثر نحو المناطق الشمالية للجزائر. (ظريف 2010،ص.ص. 109- 110)

المحور الرابع:إستراتيجية التعامل مع تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري

إذا كانت المعطيات في التسعينات قد أدت بالدولة الجزائرية إلى أن تدير ظهرها لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإن تغير تلك المعطيات أجبرت صناع القرار الجزائريين على التعامل الجدي مع هذه الظاهرة على المستويين الوطني و الإقليمي:

أولا- إستراتيجية التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني:

على اعتبار أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي جريمة داخلية بالأساس، فإن جهود و آليات التصدي لها تبدأ من الداخل، لذلك وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات الوطنية للتصدي لتداعياتها على النحو الآتي:

1- الآليات القانونية:

عملت الجزائر على اعتماد قوانين وتشريعات تجرم الهجرة وتشدد العقوبات على مرتكبها، وذلك بموجب القانون **08-11 المؤرخ في 21 جويلية 2008**، المتعلق بدخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد، حيث يسعى هذا القانون إلى توضيح طرق التعامل مع الرعايا الأجانب في إطار قانوني منظم لوضع حد لهذا التدفق، وذلك من خلال التوسيع بشكل كبير من صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة وضع الأجانب، وتحديد مدة تأشيرة العبور المسوح بها، إضافة إلى تقديم إجراءات ردعية صارمة يتم تطبيقها في حال مخالفة الشروط المذكورة في نص هذا القانون، منها الترحيل والطرد، إضافة إلى العقوبات والمتمثلة في السجن والغرامة المالية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجريدة الرسمية، العدد 36، 02 جويلية 2008 ، ص.ص. 9-10)

ونظرا للرواج الكبير لظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوربا بطريقة غير شرعية، استحدث المشرع الجزائري في قانون العقوبات المعدل **09-01** المؤرخ في **25 فبراير 2009**، المادة 175 مكرر **1** التي تنص :"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبق نقس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"، كما كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل بالنص على جريمة تهريب المهاجرين خاصة في ظل تزايد شبكات التهريب و ارتباطها بالإرهاب، وذلك ضمن مواد **القسم الخامس مكرر 2**، فقد جاء النص على عقوبات التهريب في **المادة 303 مكرر 30** الفقرة الثانية، **والمادة 303 مكرر 31** .(غربي 2014،ص.264)

2- الآليات الأمنية:

سعت الجزائر إلى تكثيف جهودها لحماية وتأمين حدودها البرية والبحرية وحتى الجوية، أين وضعت وحدات مراقبة لهذه الحدود وضبطها بغية تنظيم حركة الأشخاص والممتلكات، من أهم هذه الوحدات:

أ- حراس السواحل:

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، وإفشال محاولات تهريب المهاجرين السريين عن طريق البحر، إلى جانب ذلك يقوم حراس السواحل بدوريات على مدار **24 سا/24 سا** وتمتد إلى غاية 40 ميل بحري، وحينما تتعدى هذه المسافة تلجأ إلى الوسائل الكبرى للقوات البحرية، المتمثلة في وحدات أكبر حجما والتي تضمن من خلالها تواجدا دائما في البحر وفي بعض الأحيان يتم طلب الدعم من القوات الجوية. (قميني 2012،ص. 130)

ب- وحدات حرس الحدود:

تعد بمثابة الحزام الأمني الأول لحماية التراب الوطني، فهي مدعوة لتأمين الشريط الحدودي ومكافحة التهريب بمختلف أشكاله، خاصة في المناطق المعزولة عن المراقبة، وبغرض إحباط محاولات المساس بالأمن الوطني، اتخذت قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات بدأت تعطي ثمارها في الميدان منها: إنشاء مراكز جديدة متقدمة للمراقبة على امتداد المناطق الحدودية، استحداث حواجز دائمة وأخرى مؤقتة في المناطق المعزولة، كما أنشأت مراكز للشرطة القضائية على مستوى المجموعات تتكفل بالموقفين في قضايا التهريب بالتنسيق مع الجهات المختصة. (بوبية 2011،ص.ص.159- 160)

ج- شرطة الحدود:

تعمل على مراقبة الحدود البرية، البحرية والجوية، وتسهر على تطبيق الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لحركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وضمان المنشآت المتواجدة داخل الحيز المطاري والميناني، مكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبارها فعل غير مشروع، مراقبة صحة وثائق السفر عند النقاط الحدودية والاحتفاظ بصورة الهوية للرعايا الأجانب القادمين نحو الجزائر، مراقبة شرعية الإجراءات المتخذة بتشغيل الأجانب وإيوائهم. (الدهيمي 2010،ص.19)

د- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري، بصفته مؤسسة للتنسيق والإشراف من مهامه: مكافحة شبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، رسم خريطة فعالة لمكافحة الهجرة السرية، مكافحة تشغيل الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية داخل التراب الوطني، كما يسهر على مساعدة مصالح الشرطة والمصالح الأمنية الأخرى في مجال طرد وإعادة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. (الدهيمي 2010،ص. 20).

هـ- الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية:

تسهر الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية على متابعة شبكات تهريب المهاجرين، من خلال البحث والتعرف وتوقيف أفراد هذه الشبكات المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين والأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية، تتبع المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية لتحديد نقاط العبور غير

الشرعية، و المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية في الجزائر. (قميني 2012،ص.ص. 130-131)

ثانيا- إستراتيجية التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مسؤولية مشتركة بين كل الدول المعنية، سواء منها الدول التي تنطلق منها عملية الهجرة أو دول العبور أو الدول المستقبلة، فهذه القضية المعقدة تتجاوز قدرات الدولة الواحدة.

1-على المستوى الأوروبي:

ترسم الدور الأمني للجزائر في الفضاء المتوسطي بتوقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، أكدت الجزائر من خلاله على الطبيعة الإستراتيجية لخيار المتوسطية في سياستها الخارجية عموما والأمنية خصوصا، وحددت مسألة الهجرة غير الشرعية في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الأمني والشؤون الداخلية ضمن **المادة 84** التي جاءت تحت عنوان "**التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وإعادة القبول**" (بن محمد 2017،ص.87) ، كما رافعت الجزائر في إطار **مجموعة 5+5** من أجل احتواء التهديدات الأمنية التي تثيرها الهجرة غير الشرعية لأول مرة في **قمة تونس** 2002 و الجزائر 2004، حيث أبدت رفضها لسياسة مراكز العبور كونها لا تعبر عن حل جذري ونهائي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتحميل الطرف الأوربي مسؤولية الهجرة بدعوى أنه لا يساهم بالقدر الكافي في تنمية جيرانه واتهامه بمعالجة مشكلة اقتصادية-اجتماعية، بأدوات أمنية، وخلال الندوة الوزارية لوزراء داخلية دول المجموعة شهر أفريل 2013 بالجزائر، تم التأكيد على تعزيز محاربة شبكات التهريب عن طريق تبادل المعلومات حول طرق عملها، التعاون الثنائي في مجال إرجاع الأجانب غير الشرعيين قصد ضمان رقابة أمثل على مستوى الحدود، ومحاربة كل أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب أيا كان مصدرها.(بن بوعزيز 2018،ص.ص.165-166).

وعلى صعيد أكثر تخصصا وقعت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع عدة دول أوربية من أجل وضع القواعد المتعلقة بتنقل الأشخاص وإعادة التوطين، ضمن إطار التعاون القضائي والأمني فيما بينها وسن وسائل للتنسيق بين أجهزتها المعنية، منها:

- ✓ الاتفاقية المبرمة مع الجانب الفرنسي سنة 2003 بالجزائر، وتنص على التعاون العملياتي والتقني في مجال الأمن الداخلي، وتبادل المساعدة في عدة مجالات منها مكافحة الهجرة غير الشرعية والتدليس في الوثائق المتعلقة بها، تبادل الكفاءات والمتخصصين بغية اكتساب المعارف المهنية ذات المستوى العالي لمواجهة كل أشكال الإجرام المنظم. (شبيلي 2013،ص. 234)
- ✓ اتفاقية للتعاون الأمني المبرمة مع ايطاليا سنة 1999 بالجزائر، تضمنت **المادة الأولى** من هذه الاتفاقية تبادل المعلومات حول تدفقات الهجرة غير الشرعية، مراقبة وتتبع المنظمات الإجرامية المتورطة في تهريب المهاجرين، المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ الاتفاقية الموقعة مع الحكومة الاسبانية سنة 2002 بمدريد، التزم الطرفان بأن يتبادلا التعاون في كل الإجراءات المتعلقة بالجرائم المعاقب عليها في البلدين، وهو ما يمكن سحبه على جريمة الهجرة غير الشرعية، ويشمل ذلك تبليغ الوثائق وتسليم الأشياء، التفتيش والحجز وكل وسائل التعاون

القضائي، إضافة إلى تنفيذ الإنابات القضائية والتحويل المؤقت للأشخاص المحبوسين وغيرها. (شبيلي 2013،ص.ص.235-236)

2- على المستوى الإفريقي:

لعبت الجزائر دورا هاما في هيكل مكافحة الهجرة غير الشرعية إقليميا، بهدف اعتماد إطار مرجعي متكامل للتنسيق في هذا المجال، وهو ما تجسد خلال الاجتماع الذي دعت إليه الجزائر سنة 2006، الذي جمع خبراء أفارقة ودوليين في إدارة الهجرة، وقد توج بوضع "**خطة العمل الإفريقية الموحدة** "، أبرز ما تضمنته هو الارتقاء بتسيير ملف الهجرة في إطار يكون أكثر شمولا سواء على مستوى إفريقيا أو على الصعيد الأوربي-الإفريقي، كما ترفض هذه الوثيقة فكرة إنشاء "**مخيمات لتمركز المهاجرين**"في الدول الإفريقية، وكذا سياسة"الهجرة المنتقاة" التي تقترحها بعض دول الضفة الشمالية للمتوسط، إضافة إلى الدعوة لتحسين ظروف وتشغيل الشباب، وإدراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتشجيع اتفاقيات التعاون بين الدول الإفريقية للتحكم في الظاهرة. (غربي 2014،ص.ص. 225-228)

و تبنى الاتحاد الإفريقي في قمة **غامبيا** 2007 -على ضوء مخرجات اجتماع الجزائر- مشروع مؤطر لبلورة سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية، وقدمت مبادئ توجيهية للسياسة العامة في عدة مجالات مواضعية هي: هجرة اليد العاملة، التشرد القسري، حقوق الإنسان للمهاجرين، إدارة بيانات الهجرة، الهجرة والتنمية، التعاون بين الدول والشركات، كما ناقشت هذه القمة فكرة إنشاء "**مركز إفريقي للدراسات والبحث حول الهجرة**"و بتعيين فترة **2007-2017 كعشرية للهجرة الدولية والتنمية**، هذه العشرية ستساعد على إعداد تحاليل حول أثر الهجرة على مشاريع التنمية، وإدراجها في نقاشات أهداف الألفية للتنمية بتعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية. (https://bit.ly/39plGPC)

بالمقابل وقعت الجزائر على اتفاقيات للتعاون الثنائي مع البلدان المجاورة لها، كتوقيعها لاتفاقيتي تعاون مع دولتي مالي والنيجر سنتي 1995 و 1997 على التوالي، حيث تمكن هاتين الاتفاقيتين من التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق تبادل المعلومات بين مصالح الأمن في هذه الدول، حول شبكات تهريب المهاجرين وتقاسم المعلومات حول أمن المنطقة الحدودية، كما توصلت الجزائر إلى إبرام اتفاقية ثنائية مع نيجيريا سنة 2002، لكي تتعاون هاته الأخيرة في مجال إعادة توطين مهاجريها من جهة، ولدحض إدعاءاتها بأن الشرطة الجزائرية تعمد إلى ترك المهاجرين النيجيريين في الصحراء لأجل التخلص منهم من جهة ثانية. (مشري،ص.ص.114-115)

3- على المستوى المغاربي:

توفر الاجتماعات الوزارية التي تعقد في إطار اتحاد المغرب العربي، إطار للتعاون بين الدول المغاربية لمواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية، وزادت أهمية التعاون في هذا المجال بعد الأزمات التي حلت ببعض الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي، لذلك جاء اجتماع وزراء داخلية دول الاتحاد المنعقد في شهر أفريل 2013 بالرباط، لهندسة إستراتيجية مغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث تم التأكيد على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة، تعزيز التعاون الدولي لإدارة ملف الهجرة غير الشرعية، تشجيع حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها مستقبليا،

إضافة إلى إقرار آليات وطنية مكملة للجهود الإقليمية والدولية لمواجهة الجرائم المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية. (سعيدي 2016،ص.156)

أما على مستوى التعاون الثنائي، فقد دفع الاعتبار الأمني للظاهرة بالجزائر إلى توقيع اتفاقية أمنية مع ليبيا سنة 2012 حول قضايا الأمن المشترك، ودخل التعاون بين الطرفين مرحلة متقدمة بعد موافقة الجزائر استقبال عدد من الإطارات الليبية للاستفادة من تدريبات في مجال الشرطة العلمية، وخلال شهر أوت 2013 قررا الطرفان رفع مستوى التنسيق في مجال تأمين الحدود وتنقل الأشخاص ، وقد اتخذت جملة من الإجراءات تتعلق بتفعيل اللجنة المشتركة للأمن وإنشاء لجنة متابعة لتنفيذ اتفاق التعاون الأمني. (دخان 2016،ص. 178)

كما عقدت الأطراف الثلاثة (الجزائر، تونس، ليبيا) اجتماعا بمدينة "**غدامس**" في 12جانفي 2013، لبحث أمن الحدود في ظل عجز الحكومة الليبية في السيطرة على حدودها مع دول الجوار، حيث تم الاتفاق على إنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين البلدان الثلاث، التنسيق العملياتي من خلال تسيير دوريات متوازية لمراقبة الحدود لمنع أي اختراقات أمنية، تفعيل اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني المبرمة بين تونس وليبيا والجزائر، وكذا تشكيل فرق عمل لوضع تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة، وتبادل المعلومات بخصوص طرق عمل شبكات التهريب عبر الحدودية. (عياد 2018،ص. 93)

خاتمة:

يتضح من خلال ما قدم في هذه الورقة البحثية، أن للهجرة غير الشرعية تداعيات جد سلبية على الأمن الوطني الجزائري، ونظرا لتفاقم الظاهرة واتساع أثارها اتبعت الجزائر إستراتيجية لمعالجة هذه الظاهرة على المستويين الوطني والإقليمي، مؤكدة خطأ الإشاعات المغرضة بأن الجزائر غير متعاونة مع الدول الأوربية لمكافحة هذه الظاهرة، وبالرغم من ايجابيات هذه الإستراتيجية في العديد من جوانبها فإن الهجرة غير الشرعية ظلت قائمة، الأمر الذي استدعى وضع مقاربة واقعية شاملة تبنى على تفاعل العديد من الجهود لمكافحتها، ولنجاح ذلك حسب رأي الباحث، فإن ذلك يتطلب توفر ما يلي:

- ✓ اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد نظرا لارتباط الهجرة بمجالات قطاعية أخرى.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية وإصلاح المنظومة الاجتماعية.
- ✓ منح فرص لذوي الكفاءات من خلال توفير فرص ومناصب عمل تسمح لهم بإثبات قدراتهم.
- ✓ بناء قاعدة بيانات وطنية لجمع كل البيانات الخاصة بالهجرة الداخلية والخارجية.
- ✓ معالجة دوافع الهجرة غير الشرعية واقتراح الحلول والبدائل المنطقية والواقعية.
- ✓ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني و وسائل الإعلام لتحسيس الرأي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- ✓ إيجاد مرصد مغاربي بغية تقوية الحوار والتواصل وإيجاد الآليات الكفيلة بمحاربة الظاهرة مغاربيا.
- ✓ إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية والبرية.
- ✓ التصدي لظاهرة الإرهاب لوضع قيد أمام المهاجرين الغير شرعيين.

قائمة المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (02 جويلية 2008). قانون رقم 08-11 مؤرخ في 25 جوان 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الوطني وإقامتهم فيه. الجريدة الرسمية. العدد(36).
2. الدهيمي، عمر الأخضر. (02-02-2012). دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر. ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
3. بخوش، صبيحة. (مارس2018). الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا: الجزائر نموذجا. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل (01).
4. بن محمد، لخضر. (2016-2017). الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا: دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة وهران 2.
5. باسماعيل، عبد الكريم. (2014). العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة. ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية. الجزائر: جامعة ورقلة.
6. بن بوعزيز، آسية. (2018). السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية: جامعة باتنة 1.
7. بوبية، نبيل. (2010-2011). المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
8. بودهان، ياسين. (18 أوت 2017). الحراقة: بين شرعية الحلم...والهجرة غير الشرعية.تم تصفح المقال في 2019/09/05. متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3eT1aYz
9. جارش، عادل. (2018). تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف.
10. دخان نور الدين، الحامدي، عيدون. (جوان 2016). مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية. مجلة دفاتر السياسة والقانون. (14).
11. ي، لؤي. (2 أكتوبر 2014). ثلاث ولايات في الجنوب الجزائري مركز عبور للحراقة الأفارقة. تم تصفح المقال في2018/03/11. متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3fW8rbw
12. لحياني، عثماني. (31 جويلية 2017). ترحيل المهاجرين الأفارقة يكلف الجزائر 100 مليون يورو. تم تصفح المقال في 2019/09/15. متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/32SXZOo
13. محمد فهمي، عبد القادر. (2009). المدخل في دراسة الإستراتيجية. بغداد: جامعة بغداد.
14. مشري، عبد الحليم. (ب.ت.ن). جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مكافحة تهريب المهاجرين. مجلة المفكر. (12).
15. مشاطي، عبد الرزاق. (2015). شبكات دولية تستغل المأساة السورية في الهجرة غير الشرعية. تم تصفح المقال في 2019/09/07. متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/32S5Rzt
16. ناب، ياسمين. (12 ديسمبر 2018). عصابات دولية تستغل ظروف المهاجرين الأفارقة لجني الثروة. تم تصفح المقال في 2019/10/07. توفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2OMG17U

17. ساعد، رشيد. (2011). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة محمد خيضر-بسكرة-
18. سعيدي، ياسين. (2015-2016). التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة وهران 2.
19. سيدمو، محمد. (10أكتوبر 2018). تقرير أممي أسود ضد الجزائر. تم تصفح المقال في 2019/06/12. متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3eZ0WPE
20. عرفاوي، جمال. (2010). دول خمسة +خمسة أتيحت حلولا للهجرة غير الشرعية، تم تصفح الموقع في 22 /2020/07. متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/32PLMK4
21. عيد محمد،فتحي. (2010). مكافحة الهجرة غير الشرعية.ط1. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
22. عياد، محمد سمير. (ديسمبر 2018). المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية. مجلة الاقتصاد والقانون (03).
23. عواشرية، سليمان رقية. (2016). نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة: الجزائر نموذجا. المجلة العربية للدراسات الأمنية. (71) .
24. قط، سمير. (2013). الهجرة غير المنظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الدولية. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي الجزائر: جامعة 08 ماي قالمة.
25. قميني، رشيد. (2012). السياسة الجنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم في القانون الجنائي. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-
26. شبيلي، مختار. (2013). الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
27. ظريف، شاكر. (2010). البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة باتنة.
28. غربي، محمد وآخرون. (2014). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:المخاطر و إستراتجية المواجهة. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
29. الاتحاد الإفريقي. (2018). الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا: خطة العمل 2018-2027. تم تصفح الموقع في 2019/10/03. متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/39plGPC
30. Hammouda, Nacer Eddine.(2008) La migration irrégulière vers et a travers L'Algérie. European University Institute. Disponible sur le lien suivant:
31. https://bit.ly/39phjnx
32. Musette, Mohamed Saib et Hammouda, Nacer Eddine.(2007). Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie. **rapport intermédiaire de recherche**. CISP-SARP. Disponible sur le lien suivant:
https://bit.ly/39lTMUB